تأثير التغير فى الدخل الناتج عن تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية على الانماط الاستهلاكية الأسرية فى المملكة العربية السعودية مع التطبيق على منطقة القصيم

د. محمد مصطفى عبد الرازق حسن
قسم ادارة الأعمال – كلية التجارة
جامعة القاهرة

د. عبد الله سليمان العزاز
قسم الأساليب الكمية – كلية الاقتصاد والادارة
جامعة الملك سعود/فرع القصيم

ملخص البحث: أستهدفت هذه "دراسة، بحث تأثير قرارات خفض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية ومايترتب عليها من زيادة دخل الأسرة على أنماط الانفاق الاستهلاكى الآسرى فى المملكة العربية السعودية، وقد اختيرت منطقة القصيم لتكون مجالا للدراسة، وجمعت البيانات من عينةحصصيةحجمها ٦٠٠ مفردة (٤٢٠ سعودى و ١٨٠ غير سعودى) وقد أظهرت نتائج البحث أن هناك زيادة فى دخل الأسرة يبلغ ٣ر١٠٪ فى المتوسط وأن هذه الزيادة أدت الى تغيير فى أنماط الانفاق الاستهلاكى الأسرى فى المملكة، كما تبين أيضا وجود أتجاهات مستقبلية لدى الأسر لتغيير انفاقهم الاستهلاكى على بنود السلع والخدمات المختلفة، مع زيادة الميل الادخارى والاستثمارى لديهم.

مقدمة:

إتخذت حكومة المملكة العربية السعودية أخيرا عدة قرارات لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية ذات المساس المباشر والجوهرى بميزانية الانفاق الأسرية. وهدفت هذه القرارات الى تخفيض اعباء المعيشة عن كاهل المواطن والمقيم معا أو زيادة مستوى الرفاهية لهما، كنتيجة لزيادة الموارد المالية التى يوفرها هذا الخفض، حيث قدر حجم الخفض المتوقع فى تكاليف معيشة الأسرة كنتيجة لهذه القرارات بما يعادل ٤٠٪(*).

وان مثل هذا الخفض فى تكاليف المعيشة يمكن أن يترتب عليه تغيير فى هيكل ميزانية الانفاق الأسرية كنتيجة للزيادة غير المباشرة فى حجم دخلها الكلى أو الدخل المتاح للتصرف والذى قد يوجه كله أو جزء منه الى شراء أو استهلاك المزيد من السلع والخدمات التى شملتها قرارات التخفيض فى أسعارها، أو شراء أو استهلاك أنواع أخرى من السلع والخدمات التى لم تكن ضمن تفضيلات واهتمامات المستهلك قبل زيادة دخله. مما يترتب عليه اشباع بعض الحاجات غير المشبعة أو زيادة مستوى الاشباع الحالى لها خاصة وان الدراسات والابحاث(١) دلت على وجود علاقة بين زيادة دخل الأسرة وزيادة الانفاق على البنود الاستهلاكية أو زيادة الميل الادخارى. أى بمعنى آخر يؤدى الى تغيير فى انماط السلوك الاستهلاكى والادخارى أو الاستثمارى للأسرة.

ولهذا ترمى هذه الدراسة بحث مدى تأثير زيادة الدخل الناتجة عن القرارات الملكية السابقة على الانماط الاستهلاكية والادخارية للأسرة فى المملكة العربية السعودية، ومدى مايتحقق عن ذلك من زيادة فى مستوى الرفاهية للأفراد اعتمادا على بعض المعايير والمؤشرات التى يتضمنها البحث.

الهدف من البحث وأهميته:

يهدف هذا البحث الى ايجاد الاجابات المناسبة عن التساؤلات الآتية:

- هل أدت القرارات الملكية بتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية الى زيادة فى الدخول الأسرية فى المملكة؟

- واذا تبين وجود زيادة فى الدخول الأسرية، هل أدت هذه الزيادة فى الدخول الى تغيير أو امكانية تغيير الانماط الاستهلاكية والادخارية للأسرة فى المملكة؟

- وهل التغير المؤكد أو المتوقع فى انماط الانفاق الاستهلاكى أو المعدلات الادخارية للأسر يقدم أدله معنوية على زيادة فى اشباع الحاجات الأسرية أو زيادة مستوى الرفاهية الأسرية؟

وترجع أهمية البحث فى تقديم مساهمة علمية تساعد على اكتشاف الى أى مدى أدت أو يتوقع أن تؤدى القرارات الملكية بتخفيض بعض أسعار السلع والخدمات الأساسية فى المملكة الى زيادة مستوى الرفاهية للأفراد داخل المجتمع السعودى، كنتيجة لزيادة استهلاكهم من السلع والخدمات التى خفضت أسعارها أو الاستمتاع باستهلاك سلع وخدمات أخرى لم يكن فى مقدورهم استهلاكها قبل خفض الأسعار، أو زيادة الميل الادخارى والاستثمارى لدى هؤلاء الأفراد أو الأسر ومايترتب عليه من زيادة متوقعة فى دخولهم مستقبلا وزيادة مستوى الرفاهية تبعا لذلك.

مفاهيم البحث:

تعالج هذه الجزئية من البحث مسألة العلاقة بين الزيادة فى الدخل والتغير فى الانماط الاستهلاكية الأسرية من واقع المفاهيم والبحوث العلمية.

أثر الزيادة فى الدخل على الانماط الاستهلاكية للأفراد:

يعد المستهلكون من وجهة نظر علماء وباحثى الاقتصاد والتسويق مصدرا للطلب على السلع والخدمات، كما يعتبر الدخل الذى يحصلون عليه من حيث حجمه وطريقة توزيعه على بنود الانفاق والاستثمار عاملا مؤثرا على حجم الطلب المتوقع على هذه السلع والخدمات، وهذا مادفع الكثير منهم الى التعرض فى كتاباتهم ودراساتهم الى بحث العلاقة بين الدخل والاستهلاك والاستثمار، وايضا الى تأثير أى تغيير فى الدخل على سلوك وتصرفات هؤلاء المستهلكين(٢). فعلى المستوى الكلى وفى النظرية العامة لكينز Keynse(٣) نجد أن أى تغيير فى الدخل القومى

للدولة ينتج عنه دائما تغيير وفى نفس الاتجاه فى مستوى الاستهلاك الكلى فيها وان كان بنسبة أقل من نسبة الزيادة فى هذا الدخل. برغم أن الدراسات التطبيقية الأولية التى اجريت على قطاعات عرضية للموازنة والتى شملت جمع بيانات عن حجم الدخل المتاح لمجموعة من الأسر فى فترة معينة قد أيد معظمها وجود مثل هذه العلاقة بين دخل الأسرة واستهلاكها كما افترضها كينز، الا أن هذه النظرية توضح فقط العلاقة بين الدخل الكلى والاستهلاك الكلى فى الأجل القصير وعلى أساس أن دالات الاستهلاك الفردية مستقلة وغير مترابطة(٤).

وعلى خلاف ذلك ترى نظرية دوزنبرى Duesenberry(٥) أن دالات الاستهلاك الفردية مترابطة وغير مستقلة، وأن أهم المتغيرات التى تربطها تتمثل فى التفاخر الاجتماعى الذى يصوره الاستهلاك المترف للفرد وميله لحب الظهور والمحاكاه فى طريقة الانفاق والاستهلاك، وهذا يعنى أن رغبات الفرد لاتتحدد فقط بحاجاته المادية للسلع والخدمات بل تتأثر أيضا بخصائص البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها، والعلاقات الاجتماعية السائدة فيها والتى تتأثر بدورها بقيم وعادات وتقاليد هذه البيئة وطبقاتها الاجتماعية. وبذلك يختلف دوزنبرى مع معظم الآراء التى ترى وجود ارتباط بين زيادة الدخل وزيادة الانفاق الاستهلاكى، لان زيادة دخل الفرد حسب مفهومه تنقله الى طبقة أجتماعية أعلى لها انماط استهلاكية مختلفة، مما قد ينتج عنه زيادة المنفق على السلع والخدمات بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى الدخل، ومن ثم فان التوزيع غير العادل للدخول قد يؤدى الى زيادة الميل للاستهلاك ونقص الميل للادخار لدى الفئات الدنيا من الدخل، مما قد ينتج عنه زيادة الاستهلاك بمعدل يفوق نسبة الزيادة فى الدخل.

أما فى حالة التوزيع العادل للدخول،فانه عند زيادة دخول الأفراد وبقاء توزيع الدخل على حاله يزداد الاستهلاك كنسبة من زيادة الدخل وهذا يحدث فى الأجل الطويل.

ويؤيد تلك الاستنتاجات نتائج بعض البحوث(٦) التى أظهرت أن تفاوت الدخول على المستوى العائلى ينتج عنه زيادة الميل للاستهلاك كثيرا على حساب الادخار، والذى كان من أبرز صوره زيادة الطلب على السلع المعمرة الغالبة كالثلاجات وأجهزة الفيديو والتفلزيون، وأفران البوتجاز والسيارات.

وهذا يتوافق أيضا مع نتائج الدراسات التى قام بها Friend & Kravis(٧) أظهرت ان الميل المتوسط للاستهلاك يزيد لدى الأسر ذات فئات الدخول المنخفضة عن النسبة لذوات الدخول المرتفعة.

أما فى معالجته للعلاقة بين زيادة الدخل والتغير فى الاستهلاك وفى فرضية الدخل الدائم يرى فريدمان Freidman(٨) أن أنماط الاستهلاك الجارية لاتعتمد فقط على التغيرات التى تحدث فى دخل الأسرة بشكل عام بل بدلا تعتمد هذه التغيرات على الدخل الحالى والدخل المتوقع فى المستقبل، اذ يزداد حجم الانفاق الاستهلاكى للأسرة عندما تتوقع زيادة دخلها فى المستقبل وذلك بمعدل أكبر مما يشير اليه دخلها الحالى. ولذلك فهو يقسم دخل الأسرة الى عنصرين دخل دائم ودخل انتقالى، وان الدخل الدائم هو الذى تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها التى تمثل بدورها القيمة الحالية للدخل المتوقع الذى تحصل عليه الأسرة مستقبلا. وفى دراساته لتطبيق

الدخل الدائم اعتبره متوسطا مرجحا للدخول الحالية والسابقة مع اعطاء وزن أكبر لدخل السنة المالية وأقل لدخول السنوات السابقة وبذلك فان هذا المتوسط يكون أقل من الدخل الحالى.

وحسب هذه الفرضية أيضا يعبر فريدمان عن الدخل الانتقالى بالنمو المتوقع فى الدخل الذى قد يكون موجبا أو سالبا، فاذا كان موجبا يزيد الدخل الفعلى للأسرة عن الدخل الدائم والعكس. وبذلك ينقسم الاستهلاك الفعلى للأسرة الى عنصرين. استهلاك دائم ويحدد بمقدار الدخل الدائم واستهلاك انتقالى وهو استهلاك غير متوقع وتكون قيمته أكبر من قيمة الدخل الدائم حال كونه موجب.

ولكن بالرغم من أن الدراسات والآراء السابقة تقدم بعض الأدلة على وجود علاقة بين الزيادة فى الدخل وتغير الانفاق الاستهلاكى، الا انها لم تقدم تفصيلا واضحا لمدى التغير الذى يحدث على انماط وبنود الانفاق الاستهلاكى كنتيجة لزيادة الدخل، ولعل أهم الدراسات التى يمكن ان تخدم هذا الهدف تلك التى قام بها انجل Engle(٨) منذ فترة طويلة (١٨٥٠م) بتحليله لميزانية العمال فى أوربا وطرح منها القوانين الآتية:

(١) أن زيادة دخل الأسرة يؤدى الى زيادة الانفاق على الغذاء ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة فى الدخل.
(٢) أن زيادة دخل الأسرة يؤدى الى زيادة المنفق على المسكن ولكن بنسبة ثابته.
(٣) أن زيادة دخل الأسرة يؤدى الى زيادة الانفاق على الملبس ولكن بنسبة ثابته.
(٤) أن زيادة دخل الأسرة يؤدى الى زيادة الانفاق على البنود المختلفة الأخرى (الترفيه - الثقافة - التعليم - السلع المعمرة ... الخ) ولكن بنسبة أكبر من الزيادة فى الدخل.

وقد أيدت نتائج الابحاث التى أجريت بعد ذلك فى أمريكا(٩) صحة قوانين انجل الأول والثالث والرابع وعدم صحة القانون الثانى بالنسبة للأسرة الأمريكية وذلك برغم تغير الظروف عما كانت عليه عند قيام انجل باجراء دراسته. كذلك أمكن التوصل الى نفس النتائج فى بريطانيا من دراسة قام بها روس Ross(١٠).

وفى مصر أيضا بينت نتائج احدى الدراسات الميدانية(١١) أن زيادة دخل الأسرة يؤدى الى نقص نسبة المنفق على الطعام، وزيادة نسبة المنفق على الملبس والبنود الأخرى وثبات المنفق على السكن. وفى دراسة أخرى(١٢) أدت الزيادة فى دخل الأسرة الى:

- زيادة المنفق على الغذاء ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخول وهذا يتفق مع انجل.
- زيادة المنفق على السكن والملبس بنفس نسبة الزيادة فى الدخل وهذا يتفق جزئيا مع انجل.
- زيادة المنفق على البنود الأخرى مثل التعليم والثقافة والترفيه ولكن بنسبة أكبر من زيادة الدخول وهذا يتفق أيضا مع انجل.

وهكذا يتضح لنا مماسبق أن هناك علاقة بين زيادة الدخول الأسرة وانفاقها الاستهلاكى وان الزيادة فى الدخول تؤدى الى تغيير فى انماط الانفاق الاستهلاكى الأسرى وان كان هذا يختلف من حيث نسبة الزيادة فى الانفاق على بنود الانفاق المختلفة وفقا لنوع هذه البنود، غير أن زيادة

الدخل وان كان يغير المحدد الرئيسى للاستهلاك الا أنه ليس هو المؤثر الوحيد على انماط الانفاق الاستهلاكى سواء كان ذلك على المستوى الفردى أو العائلى. بل هناك عوامل أخرى قد لاتقل عنه تأثيرا.

الانفاق الاستهلاكى وعوامل أخرى:

بالرغم من أن هدف البحث هو دراسة العلاقة بين زيادة الدخل والتغير الذى يحدث فى أنماط الإنفاق الاستهلاكى الأسرى إلا أن هناك عوامل أخرى قد يكون لها تأثيرها على انماط الانفاق الاستهلاكى الأسرى والفردى مثل اختلاف الخصائص الديمجرافية للأفراد أو الأسر والتى تتمثل فى السن والجنس والتعليم ومستوى الوظيفة والحالة الاجتماعية علاوة على حجم الأسرة وتركيبها ودورة حياتها. اذ تختلف أذواق المستهلكين مثلا باختلاف السن والجنس ومستوى التعليم وغيره، وحتى بالنسبة للأفراد المتماثلين فى السن والدخول تختلف انماط استهلاكهم حيث ميولهم الادخارية لانه مع تغير دالة الادخار تتغير دالة الاستهلاك فى الأجل القصير، وايضا يميل الأفراد فى سن الشباب الى الانفاق على السلع المعمرة أكثر من الشيوخ(١٣).

علاوة على أن الثروة المتاحة للفرد تعتبر محددا لحجم الاستهلاك وانماطه وخاصة مايتصل منها بالدخل الدائم الناتج عن الثروة المملوكه سواء بمعناها النقدى أو المستثمر فى شكل أصول سائله، فالاصول النقدية والسائلة تؤثر على حجم ونمط الاستهلاك الحالى والمستقبلى وتعتبر محددا له(١٤). كما يؤثر أيضا الكسب الرأسمالى الناتج عن الاستثمارات المملوكه على الاستهلاك (حجما ونمطا) فزيادته تزيد هذا الاستهلاك ووجود خسارة تخفض حجمه وتغير المقادير المنفقة على بنوده اذ أوضحت بعض الدراسات(١٥) وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين الاستهلاك (حجما وانماطا) وبين حجم المكاسب الراسمالية وان تغير كل من أسعار الاوراق المالية. وسعر الفائدة يغير هذا الاستهلاك. وكذلك لتغيرات الاسعار أثر على مجموع وانماط الاستهلاك.

أيضا لن يؤثر على قرار الشراء أو الانفاق فى الأسرة تاثيره على حجم وانماط الاستهلاك ففى دراسة لبحث المؤثر مع قرارات الشراء فى الأسرة ومن ثم توزيع بنود الانفاق على ١٩ سلعة تبين وجود اختلاف فى قرارات الشراء حسب دخل الأسرة ومكانتها والخصائص الديمجرافية لأفرادها. وتبين وجود دور بارز للسيدات فى شراء ملابسهن وملابس أولادهن والأقمشة والستائر والابسطة وأدوات المطبخ والمجوهرات والبقالة - فى حين يبرز دور الرجال فى شراء ملابسهم الخاصة والحديد والبويات والسيارات والزيوت والوقود ويشترك الطرفان فى شراء أثاث المنزل.

وتوصلت دراسة أخرى(١٦) الى مايلى:

- تزايد دور المرأة بالنسبة لقرار شراء السلع الغذائية خاصة بالنسبة لمستويات الدخل الحقيى.
- مع زيادة الدخل يزداد دور المرأة بالنسبة للملابس الجاهزة والأقمشة والأحذية.
- يزداد دور الزوجين فى الوصول الى قرار الشراء بالنسبة للأثاث المنزلى والأجهزة المنزلية والسلع المعمرة الأخرى.

- ان عامل الدخل ليس هو العامل المحدد الوحيد لقرار الشراء وبالتالى توزيع الانفاق على السلع والخدمات المختلفة وانما هناك تأثير لعوامل أخرى كثيرة مثل وقت الفراغ المتوفر لدى المرأة، ودرجة تعليمها وثقافتها ومدى متابعتها للموده واهتمامها بملابس وآخذ من زوجها كمظهر اجتماعى ينبغى الاهتمام به. كما تضيف نتائج هذه الدراسة أيضا أنه كلما ارتفع ثمن السلع واشتريت على فترات أطول كلما كان قرار الشراء مشتركا بين الزوج والزوجه.

وفى المملكة العربية السعودية أظهرت نتائج احدى الدراسات(١٦) أن قرارات الشراء والتسوق وتوزيع الدخل على بنود الانفاق المختلفة هى قرارات فردية لأن رب الأسرة هو صاحب القرار الأول يليه فى ذلك الأسرة بأكملها ثم الزوجة. غير أن الأسرة بكاملها تلعب دورا مهما فى قرارات الشراء واجتياز أماكن التسوق .

ومن نتائج بحث آخر(١٧) تبين وجود تأثير قوى لمتغير التعليم على الأنماط الاستهلاكية والتفضيلات السلعية للأفراد والأسر، اذ تزداد مشاركة الزوجة فى القرارات الشرائية لمختلف السلع والخدمات مع ارتفاع مستوى تعليمها ويمثل توازن القرار لصالح اعلاهما تعليما، وأيضا يختلف حجم المنفق على كل بند من بنود السلع والخدمات باختلاف مستوى التعليم، فمع ارتفاع مستوى التعليم وعنه زيادة الدخل توجه معظم الزيادة الى بنود الثقافة والترفيه والاستمتاع والحصول على سلع معمرة متميزه ومسكن أفضل وتكون نسبة الزيادة المنفق على هذه البنود أكبر من نسبة الزيادة فى الدخل فى حين يزداد المنفق على الغذاء بنسبة أقل من زيادة الدخل.

كما يتأثر حجم المنفق من زيادة الدخل على بنود الانفاق المختلفة باختلاف المنصب الذى يشغله الفرد، فمع ارتفاع مستوى المنصب توجه معظم الزيادة فى الدخل الى السلع والخدمات التى تضفى على الفرد واسرته أهمية اجتماعية ووضع اجتماعى متميز(١٥).

وغير أن طريقة توزيع الزيادة فى الدخل على بنود الانفاق المختلفة تتأثر أيضا بمستوى الاشباع الحالى لحاجات الأفراد أو الأسر من السلع والخدمات المختلفة ومقدار الزيادة فى الدخل - فعندما يكون مستوى الاشباع منخفضا بالنسبة لانواع معينة من السلع والخدمات يوجه القسط الأكبر من زيادة الدخل اليها، وعند انخفاض مستوى الاشباع بالنسبة لجميع أو معظم السلع والخدمات بوجه الجانب الأكبر من زيادة الدخل الى السلع والخدمات الأكثر أهمية والحاحا، ولكن مع تحقق الاشباع الكامل من السلع والخدمات الأساسية توجه معظم الزيادة فى الدخل الى الانفاق المترف والاستمتاع أو الادخار أو الاستثمار ويتوقف ذلك على حجم هذه الزيادة(١٥).

وسواء وجهت الزيادة فى الدخل الى سد الحاجات الغير مشبعة أو جزء منها من السلع والخدمات أو أدت الى زيادة مستوى الاشباع الحالى أو الاتجاه نحو التوفير أو الاستثمار فان كل ذلك يؤدى الى نتيجة واحدة هى زيادة مستوى الرفاهية للأفراد أو الأسر.

وفي البحث الحالي وكما ذكر سلف يوجه الاهتمام الى معرفة تأثير الزيادة في الدخول (المترتبة على صدور القرارات الملكية بتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية) على مستوى رفاهية المواطن والمقيم والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال بعض المؤشرات مثل: زيادة حجم الاستهلاك من السلع والخدمات التي خفضت أسعارها، زيادة أو الاتجاه نحو زيادة المنفق على الاستمتاع والترفيه والتمتع بخدمات التعليم والعلاج الخاص، والاستخدام المتزايد للاجهزة والسلع المعمرة والأدوات التي يتأثر تكاليف استخدامها بتكاليف السلع والخدمات التي خفضت أسعارها (مثل: زيادة استهلاك الكهرباء - الغاز - البنزين - اجراء المزيد من الاتصالات الهاتفية المحلية) - لان ذلك يعني زيادة في مستوى الاشباع الحالي للأسر والأفراد من خدمات هذه السلع المعمرة ومن ثم تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية لهم.

علاوة على الاستعانة بمؤشرات أخرى أهمها: زيادة الميل الادخاري أو الاستثماري لدى الأسر وما يترتب عليه من زيادة مستقبلية في مواردها الأمر الذي يؤدي في النهاية الى زيادة أكبر للموارد والإشباع والرفاهية. وايضا وجود النية والخطط الشرائية لدى الأسر لاقتناء بعض السلع المعمرة غالية الثمن ، وتغيير انماطهم الاستهلاكية المستقبلية نحو الأفضل بالنسبة للغذاء والكساء، وقضاء وقت فراغ وبعض بنود الاستهلاك الأخرى كالثقافه والترفيه وغيره.

طريقة الدراسة:

(أ) مجتمع البحث والعينه

اختيرت منطقة القصيم في المملكة العربية السعودية لتكون مجالا للدراسة ولم يشمل البحث جميع مناطق المملكة لاعتبارات تتعلق بالوقت والجهد والتكلفة. وطبق هذا البحث على سبع مدن رئيسية تشكل غالبية السكان بهذه المنطقة(١٨) هي: بريده، عنيزه، المذنب، الرس، الخبراء ورياضها، البكيريه، والبدائع.

ولخدمة هدف البحث استخدمت عينة حصصيه Quata Sample غير احتمالية لاتصاف مجتمع الدراسة بعدم التجانس مع توافر احصائيات عن توزيع مجتمع البحث على الخصائص المراد دراستها (تأثير الزيادة في الدخول الناتجة عن تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية على الأنماط الاستهلاكية الأسرية)، لذا فقد جاءت العينة شاملة لهذه الخصائص بصورة مرضية كما يتضح من جدول رقم (١).

وبلغ حجم العينة المختارة ٦٠٠ مفرده، خصص منها ٤٢٠ مفرده للسعوديين، ١٨٠ مفرده لغير السعوديين، وتم هذا التخصيص استنادا الى نسبة العمالة الأجنبية الى العمالة الوطنية والتي تصل الى ٣٠٪ في المتوسط(١٨). وقد وزعت هذه المفردات على المدن السبع المختارة على أساس نسبة عدد عدادات الكهرباء الخاصة بكل منها**، استنادا الى افتراض أن الأسرة الواحدة تمتلك عدادا واحدا للكهرباء (مع اهمال وجود أكثر من عداد لدى الأسرة الواحدة لان هذا يمثل

الاستثناء ولايؤثر على نتيجة البحث)، ويظهر توزيع مفردات العنية على المدن السبع (مع مراعاة نسبة السعوديين الى غير السعوديين) فى جدول رقم (١) على النحو التالى:

جدول رقم (١)
توزيع مفردات العينة على مدن البحث مع مراعاة الجنسية

الجنسية / المدن	سعودى		غير سعودى		اجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
بريده	١٨٥	٣٠ر٨	٧٩	٣١ر٢	٢٦٤	٤٤
عنيزه	٨٠	١٣ر٣	٣٤	٥ر٧	١١٤	١٩
الرس	٥٠	٨ر٤	٢٢	٣ر٦	٧٢	١٢
الخبراء ورياضها	٣٤	٥ر٦	١٤	٢ر٤	٤٨	٨
المذنب	٢٩	٤ر٩	١٣	٢ر١	٤٢	٧
البكيريه	٢٥	٤ر٢	١١	١ر٨	٣٦	٦
البدائع	١٧	٢ر٨	٧	١ر٢	٢٤	٤
	٤٢٠	٧٠٪	١٨٠	٣٠٪	٦٠٠	١٠٠٪

وقد تم تحديد حجم العينة على أساس درجة ثقة ٩٥٪ بافتراض توافر الصفات المطلوب دراستها بنسبة ٥٠٪ على الأقل حتى تعطى أكبر حجم ممكن للعينة فى حدود خطأ مسموح به قدره ٥٪ والذى لايجب أن يقل عن ٣٨٤ مفرده***، وبذلك يعتبر هذا الحجم مناسبا للدراسة وممثلا لمجتمع البحث بالنسبة للخصائص المراد بحثها.

*** استخدمت المعادلة الآتية فى تحديد حجم العينة (n):

$$n = \frac{Za/2 \quad pq}{e}$$

حيث أن $pq = 1/4 = 1/2$ ، $Za/2 = 2.85$ ، $e = 0.05$

(ب) اسلوب جمع البيانات:

تم استخدام اسلوب المقابلة الشخصية فى جمع البيانات من المستقصى منهم وذلك لما يتصف به من مزايا متعدده: تتعلق بالمرونة الكبيرة فى الاتصال بمفردات عينة البحث، وشرح ما غمض من معانى وأهداف اسئلة الاستقصاء والرد على أية استفسارات من جانبهم حتى نضمن الدقة فى فهم هدف ومحتويات الاستقصاء(١٩)، ولم تستخدم وسيلتى البريد أو التليفون بسبب ماتعانياه من عيوب أهمها: صعوبة الحصول على تعاون المستقصى منهم، وانخفاض معدل الاستجابة من جانبهم، وغياب العناوين وارقام التليفونات الدقيقة(٢٠). وجمعت البيانات بواسطة الباحثان شخصيا فى الفترة مابين أول شعبان ١٤١٢هـ وحتى آخر ذى الحجة من نفس العام.

(ج) وسيلة جمع البيانات:

تم جمع بيانات البحث باستخدام قائمة استقصاء صممت لهذا الغرض، وجه عدد منها (٤٢٠ قائمة) للسعوديين وخصص العدد الآخر (١٨٠ قائمة) لغير السعوديين وذلك على أساس نسبة توزيع كل منهم فى العينة. واحتوت القائمة على أسئلة متنوعة حتى نتمكن بواسطة الاجابة عليها من الحصول على البيانات الكافية التى تغطى جميع المتغيرات موضع الدراسة.

وقد مرت قائمة الاستقصاء بعدة عمليات من التجهيز والاختبار قبل أن تصل الى شكلها النهائى، وذلك من خلال استخدام عدد من القوائم المبدئية مع عدد محدود (٧٠ مفرده) من المستقصى منهم بشقيهم السعودى وغير السعودى مما ساعد على التخلص من الأسئلة الغامضة والتى تقود الى التحيز والتى تحمل أكثر من معنى والمكرره، كما ساعدت عملية التجهيز والاختبار لقائمة الاستقصاء على تخفيض عدد الأسئلة التى تحتويها وجعل القائمة قصيرة بقدر الامكان خاصة وانه قد ثبت عمليا أن معدل الردود يتناسب عكسيا مع طول القائمة(٢٢).

(د) معدل الردود:

بلغ عدد قوائم الاستقصاء الصالحة للاستخدام ٣٨٤ قائمة أى بنسبة استجابة قدرها ٦٤٪ من الحجم الكلى للعينة، وكان عدد الردود لغير السعوديين ١٢٠ قائمة بنسبة استجابة قدرها ٦٧٪، وعدد الردود بالنسبة للسعوديين ٢٦٤ قائمة استجابة نسبتها ٦٣٪، هذا النوع من الدراسات الاجتماعية التى لايجب أن يقل معدل الردود فيها عن ٢٠٪(٢٣) وبذلك تعد هذه النسب كافية لخدمة أغراض البحث .

(هـ) معالجة البيانات:

تمت معالجة البيانات بواسطة مركز البحوث بكلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك سعود - فرع القصيم، وذلك باستخدام الحاسب الآلى بها، وقد تم هذا بعد مراجعة وافية لقوائم الاستقصاء

الوارده من مفردات البحث للتأكد من صلاحيتها، تبع ذلك فهرسة اجابات الاسئلة المفتوحة بتبويبها الى موضوعات رئيسية حسب الاتجاه العام للاجابات.

أما بالنسبة لبقية اسئلة القائمة فقد تم تشغيل بياناتها على الحاسب الآلى باستخدام مجموعة من البرامج الجاهزة (SAS, LOTUS, QUATTRU MICROSTAT) التى تم بواسطتها استخدام التحاليل الاحصائية المطلوبة والتى شملت التكرارات والنسب ومعاملات الارتباط عند معنوية ٥٪.

(و) فروض البحث:

يهدف هذا البحث الى اختبار مدى صحة الفرضين الآتيين:

الفرض الأول: *يفترض علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية وبين زيادة الدخل الاسرى فى المملكة العربية السعودية.*

الفرض الثانى: *يفترض وجود علاقة معنوية موجبة بين زيادة الدخل الناتج عن خفض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية وبين تغير الأنماط الاستهلاكية والادخارية للأسر فى المملكة.*

الفرض الثالث : توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين زيادة الدخل الناتج عن خفض اسعار بعض السلع والخدمات الاساسية وبين تغير الاتجاهات المستقبلية لانماط الانفاق الاسرى فى المملكة .

تحليل بيانات البحث الميدانى

يهدف هذا الجزء من البحث الى التعامل مع النقاط الآتية:

(١) نسب الزيادة فى الدخول الأسرية فى المملكة نتيجة تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية.

(٢) تأثير خفض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية على حجوم أو معدلات استهلاكها.

(٣) تأثير الزيادة فى الدخل على انماط الإنفاق الأسرية بالنسبة للبنود المختلفة من السلع والخدمات .

(٤) الاتجاهات المستقبلية لانماط الانفاق الأسرية.

نسب الزيادة التى حدثت فى الدخول الأسرية فى المملكة نتيجة تخفيضات بعض السلع والخدمات الأساسية:

أدت القرارات الملكية بتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية الى احداث زيادة معنوية فى دخول الأسر فى المملكة العربية السعودية، فباستعراض نتائج جدول (٢) يتضح أن النسبة العامة للزيادة التى حدثت فى دخول الأسر فى منطقة القصيم (مجتمع البحث) بلغت ٣ر١٠٪. ولكن تختلف نسبة الزيادة فى الدخول حسب فئات الدخل اذ تصل اقصاها عند فئة الدخل الأدنى وأدناها بالنسبة لفئة الدخل الأعلى، وان كانت قيمة الزيادة فى الدخل تختلف عكسيا، اذ تحصل فئات الدخل العليا على أكبر استفادة ممكنة من تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات فى حين كانت استفادة فئات الدخل الدنيا أقل. ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى اختلاف حجوم الانفاق الأسرية التى تختلف باختلاف مستويات هذه الدخول، وان مقدار الاستفادة من خفض الأسعار يتوقف على حجم المنفق على شراء السلع والخدمات المختلفة. اذ تبين النتائج أيضا وجود ارتباط معنوى قوى ($P<.01$) بين زيادة الدخل وزيادة الاستفادة من خفض الأسعار. وهذا يتفق مع الفرض الاول من فروض البحث .

جدول (٢)
نسب الزيادة فى الدخول الأسرية فى المملكة نتيجة تخفيض
أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية*

فئات الدخل	مقدار الزيادة فى الدخل نتيجة خفض الأسعار	نسبة الزيادة فى الدخل ٪	النسبةالعامة للزيادة فى الدخل
١ - ٣٠٠٠ ريال	٣١٢	٢١	
٣٠٠١-٤٠٠٠ ريال	٣٦٧	١٠ر٢	
٤٠٠١-٥٠٠٠ ريال	٤٤١	٩ر٨	
٥٠٠١-٦٠٠٠ ريال	٥٢٠	٩ر٤	١٠ر٣٪
٦٠٠١-٧٠٠٠ ريال	٦١٠	٩ر٣	
٧٠٠١-٨٠٠٠ ريال	٦٨٠	٩ر١	
٨٠٠١-٩٠٠٠ ريال	٧٢٠	٨ر٥	
٩٠٠١-١٠٠٠٠ ريال	٧٩٠	٨ر٣	
١٠٠٠١ فأكثر	٨٢٠	٧ر٨	

* حسبت نسبة الزيادة فى الدخول على أساس قسمة مقدار الوفر نتيجة خفض الأسعار على متوسط الدخل (بداية الفئة + نهاية الفئة مقسومة على ٢) باستثناء الفئة الأخيرة التى حسبت على أساس الحد الأدنى.
* حسبت نسبة الزيادة فى الدخول بالنسبة لجميع مفردات العينة من السعوديين وغير السعوديين.

غير أن النسبة العامة للزيادة التى حدثت فى الدخول الأسرية فى منطقة القصيم نتيجة القرارات بتخفيض الأسعار قد تبدو فى رأي الباحثين أقل من الزيادة الحقيقة التى حدثت فى الدخول الأسرية على مستوى المملكة أو حتى فى منطقة القصيم ذاتها لعدة أسباب منها:

(١) تميز منطقة القصيم بنشاطها الزراعى أساسا وما يترتب عليه من انخفاض فى مستويات الدخول مقارنة ببقية مناطق المملكة. وبذلك فان النتيجة المنطقية أن حجم الانفاق الأسرى فيها يكون أقل وحجم الاستفادة من قرارات التخفيض يكون أقل تبعا لذلك.
(٢) تم اجراء البحث بعد فترة قصيرة (٤ شهور) من صدور قرارات تخفيض هذه السلع والخدمات مما لم يعطى الوقت الكافى لظهور نتائج هذه التخفيضات بصورتها الحقيقية (كزيادة فى الدخل الأسرى).

تأثير خفض أسعار بعض السلع والخدمات على حجوم او معدلات استهلاكها:

أدى خفض أسعار بعض الخدمات الأساسية الى زيادة معدلات استهلاكها، فخفض سعر الكهرباء نتج عنه زيادة كبيرة فى استخدام السلع المنزلية المعمرة التى تعمل بها، فقد أفادت نسبة

عاليه (جدول رقم ٣) من مفردات العينة من السعوديين (٦٢٪) وغير السعوديين (٦٥٪) انه نتيجة لخفض سعر الكهرباء زاد استخدامهم لأجهزة التكييف المنزلية بصورة جوهرية. كما شملت هذه الزيادة أيضا استخدام المراوح الكهربائية وان كان استخدام مفردات العنية من غير السعوديين لها كان بدرجة أكبر (١ر٤٧٪) مقارنة بمفردات عينة البحث السعوديين (٧ر٣٠٪) لاعتماد الفئة الأخيرة على أجهزة التكييف بصورة أكبر من المراوح الكهربائية فى التكييف المنزلى.

كما تظهر نتائج جدول (٣) ايضا أن خفض سعر البنزين أدى الى زيادة كبيرة فى استخدام السيارات الخاصة بجميع أنواعها لدى قسمى الدراسة من السعوديين وغير السعوديين (٧ر٦٠٪، ٧٢ر٥١٪ على التوالى)، وان هذه الزيادة تظهر بصورة واضحة بالنسبة للسيارات الكبيرة التى يتطلب استعمالها استهلاك كمية أكبر من البنزين .

ومن نتائج الجدول يتضح أيضا أن الغاء الرسوم على المكالمات الداخلية أدى الى زيادة كبيرة فى الاستفادة من هذه الخدمة، فقد أجاب معظم مفردات العينة من السعوديين (٤ر٧٢٪) وغير السعوديين (١ر٦٤٪) بأنه كان لهذا الاجراء أثره على زيادة استخدامهم لوسيلة التليفون فى اتصالاتهم الداخلية ومن ثم الاستفادة بهذه الخدمة لأقصى حد.

جدول رقم (٣)

بيان تأثير خفض أسعار بعض السلع والخدمات
على معدلات استهلاكها
(بالنسبة للسعوديين وغير السعوديين)

الجنسية ونوع الاجابة / بيان بالسلع والخدمات	سعودى							غير سعودى						
	زيادة كبيرة في الاستخدام ٪	زيادة ملحوظة ٪	لا أدرى ٪	نقص ملحوظ ٪	نقص حاد ٪	غير مبين ٪	اجمالى ٪	زيادة كبيرة في الاستخدام ٪	زيادة ملحوظة ٪	لا أدرى ٪	نقص ملحوظ ٪	نقص حاد ٪	غير مبين ٪	اجمالى ٪
١) المكالمات الداخلية	٤٢ر٥	٢٩ر٩	١٨ر٠	٨ر٣	٠ر٨	٥ر٠	١٠٠	٤٨ر٨	١٥ر٣	١٥ر٦	٤ر٩	٠ر٨	١٤ر٠	١٠٠
٢) المكيفات	٣٨ر٣	٢٥ر٧	١٢ر٦	٨ر٣	٤ر٠	١٩ر٣	١٠٠	٣٠ر٩	٢٤ر١	٩ر٨	٣ر٣	٠ر٨	٢١ر١	١٠٠
٣) مراوح كهربائية وأجهزة كهربائية منزلية أخرى	١٥ر٣	١٥ر٤	١٥ر٣	٣ر٤	٠ر٨	٤٩ر٨	١٠٠	٢٠ر٣	٢٦ر٨	١٧ر١	٥ر٧	١ر٦	٢٨ر٥	١٠٠
٤) السيارات الخاصة :														
ـ أقل من ١٥٠٠ س.س. (٤ سلندر)	٢٤ر٤	٢٤ر١	٢١ر١	٩ر٦	صفر	٢٢ر٧	١٠٠	٢٤ر٤	١٩ر٥	١٢ر٨	٩ر٤	٠ر٨	٢٦ر٦	١٠٠
ـ من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ س.س (٦ سلندر)	٢٢ر٤	٢٤ر١	٢٥ر٣	٦ر٥	صفر	٢٢ر٢	١٠٠	٢٢ر٦	١٢ر٠	١٦ر٣	٣ر٣	صفر	٢٢ر٩	١٠٠
ـ (٨ سلندر)	٤١ر٥	١٩ر٥	١٩ر١	٣ر١	٠ر٨	١٦ر٠	١٠٠	١٧ر١	٢٤ر٦	١١ر٤	٤ر١	٠ر٨	٢٢ر٠	١٠٠

نخلص مما سبق أن خفض أسعار البنزين والكهرباء أدى الى زيادة حجم الاستفادة التى يمكن أن يحصل عليها أفراد العينة من السعوديين وغير السعوديين، وذلك نتيجة لزيادة استخدام السلع المعمرة التى يمتلكونها والتى تستخدم هذه السلع التى خفضت أسعارها فى تشغيلها، وهذا يؤدى بدوره الى زيادة مستوى اشباعهم من هذه الخدمات ومن ثم مستوى رفاهيتهم .

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أدى خفض (او الغاء) أسعار هذه السلع الى زيادة العزم لدى أفراد العينة على شراء المزيد من السلع المعمرة التى تستخدمها بغية الحصول على خدمات أكثر واشباعات أعلى. فمن الجدول (٤) يتبين أن خفض أسعار الكهرباء كان له تأثيره الملموس على وجود نية قوية لديهم لشراء بعض السلع المعمرة التى تعمل بالكهرباء مثل: أجهزة التكييف، والثلاجات، وأجهزة التليفزيون والفيديو والأفران، وان تخفيض سعر البنزين له أثره على عزمهم على شراء سيارات جديده فى حين أثر خفض سعر الغاز على نيتهم فى شراء الأفران التى تستخدم بالغاز فى تشغيلها. وان الغاء رسوم المكالمات الداخلية شجع الكثيرين من مفردات العينة على تقديم طلباتهم بتأسيس هواتف (تليفونات).

ويؤيد ذلك ماجاء بالجدول رقم (٥) الذى يوضح أن هناك ارتباط بين زيادة الدخل الناتج عن خفض أسعار السلع والخدمات الأساسية والنية الشرائية المتعلقة بمعظم السلع المعمرة التى تستخدم فى تشغيلها.

جدول رقم (٤)

مدى تأثير زيادة الدخل الناتجة عن خفض
أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية على
عزم المستهلكين على شراء بعض السلع
الاستهلاكية المعمرة

الجنسية ودرجة التأثير على النية في الشراء / السلع	سعودى						غير سعودى					
	مؤثر جدا ٪	مؤثر ٪	لا أدرى ٪	غير مؤثر ٪	غير مؤثر على الاطلاق ٪	غير مبين ٪	اجمالى ٪	مؤثر جدا ٪	مؤثر ٪	لا أدرى ٪	غير مؤثر ٪	غير مؤثر على الاطلاق ٪	غير مبين ٪	اجمالى ٪
ـ شراء سيارة (سيارات)	٢٤ر٨	٢٩ر٥	١١ر١	٨ر٠	٣ر٢	٢ر٢	١٠٠	٢٥ر٣	٢٢ر٩	١٤ر٦	٦ر٥	١ر٦	٢٩ر٠	١٠٠
ـ شراء ثلاجة (ثلاجات)	٢٣ر٨	٢١ر١	١٢ر٤	٨ر٨	٥ر١	٤١ر٣	١٠٠	٢١ر٥	٣١ر٣	١٧ر١	٦ر٥	١ر٦	٢٢ر٠	١٠٠
ـ شراء فرن (أفران) بالكهرباء	١٥ر٤	٢٩ر٣	١٤ر٦	٨ر٤	٥ر١	٣٠ر٩	١٠٠	١٤ر١	٢٥ر٤	١٦ر٣	٤ر٩	١ر٦	٣٦ر٧	١٠٠
ـ شراء فرن (أفران) بالغاز	٢٣ر٤	٢٨ر٤	١٤ر٩	٧ر٧	١ر٩	٢٣ر٦	١٠٠	١٦ر٥	٢٥ر٤	١٣ر٠	٦ر٥	١ر٦	٣٦ر٩	١٠٠
ـ شراء جهاز (أجهزة) راديو	٧ر٣	٥ر٧	١٣ر٠	١٠ر٧	٣ر٤	٦٤ر٤	١٠٠	٦ر٥	١٣ر٨	١٢ر٣	٦ر٥	٢ر٤	٥٨ر٥	١٠٠
ـ شراء جهاز (أجهزة) تلفزيون	١٢ر٨	٢١ر١	١١ر٩	٨ر٤	٣ر١	٣١ر٧	١٠٠	١٩ر٨	٢٤ر٦	١٣ر٠	٨ر٩	١ر٦	٣٢ر٠	١٠٠
ـ شراء جهاز (أجهزة) فيديو	١٣ر٤	١٩ر٦	١١ر٥	٨ر٤	٣ر٧	٤٤ر٤	١٠٠	١٠ر٦	٢٠ر٦	٢٤ر٦	٧ر٣	١ر٦	٣٥ر٣	١٠٠
ـ تقديم طلب تأسيس هاتف	٢٧ر٦	٢٦ر٩	١٠ر٠	٨ر٣	٣ر١	١٨ر٧	١٠٠	٢٥ر٣	٢٨ر٩	٧ر٥	٦ر٥	١ر٤	٢٩ر٦	١٠٠
ـ شراء مكيف (مكيفات)	١٩ر٣	٣٦ر٥	٩ر٦	٧ر٥	١ر٣	٢٥ر٩	١٠٠	١٧ر٩	٣٢ر٣	٨ر٩	٤ر٩	٣ر٣	٣٢ر٨	١٠٠

جدول (٥)

العلاقة بين زيادة الدخل الناتج وخفض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية وبين القرارات الشرائية الخاصة بالسلع المعمرة التى تستخدم هذه السلع والخدمات فى تشغيلها

زيادة الدخل الناتج عن خفض الأسعار / النية فى شراء السلع المعمرة	سعودى معامل الارتباط R ٪٥	غير سعودى معامل الارتباط R ٪٥
النية فى شراء سيارة (سيارات)	٧٥٦ر**	٥١٢ر
النية فى شراء ثلاجة (ثلاجات)	٥٩٢ر*	٦٩٢ر
النية فى شراء فرن (أفران) بالكهرباء	٥١ر*	٥٤١ر
النية فى شراء فرن (أفران) بالغاز	٤٩٩ر*	٥٥١ر
النية فى شراء جهاز (أجهزة) راديو	—	—
النية فى شراء جهاز (أجهزة) تلفزيون	٤٩٥ر*	٥٢١ر
النية فى شراء جهاز (أجهزة) فيديو	—	—
النية فى شراء جهاز (أجهزة) تكييف	٦٤٩ر**	٦٢١ر
النية فى تقديم طلب بتأسيس هاتف	٧٦١ر**	٥٧ر

(-) تعنى لايوجد ارتباط. * يوجد ارتباط قليل. ** يوجد ارتباط معنوى.

*** يوجد ارتباط قوى ومعنوى.

استخدم فى التحليل معامل بيروسون للارتباط Pearson Correlation عند درجة معنوية ٥٪.

تأثير الزيادة فى الدخل الناتج عن خفض أسعار بعض السلع والخدمات على أنماط الانفاق الاستهلاكى للأسرة فى المملكة العربية السعودية:

ذكرنا فيما سبق أن تغير دخل الأسرة (أو الفرد) له تأثيره المباشر على انماط الإنفاق الاستهلاكى الخاص بها، اذ يؤدى الى نية تغيير انماط الانفاق الاستهلاكى لها بالنسبة للبنود المختلفة من السلع والخدمات التى تقوم باستهلاكها، فمع زيادة دخل الأسرة قد يزداد حجم أو نسبة المنفق على بند معين بنفس نسبة الزيادة فى الدخل، أو قد يكون بنسبة مساوية أو أقل.

وبتحليل النتائج المبينه فى جدول (٦) نجد أن:

أولا: بالنسبة لمفردات العينة من السعوديين:

- يرى ٦ر٧١٪ منهم أن المنفق على التعليم زاد بنفس النسبة التى زاد بها دخلهم كنتيجة لقرارات خفض بعض أسعار السلع والخدمات الأساسية. وهذا يختلف مع القانون الرابع لانجل. وقد أوضح تحليل الارتباط أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية موجبة (P>.05) بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على التعليم.

- ويقرر ٣ر٧٠٪ منهم أن حجم المنفق على العلاج زاد بنفس نسبة الزيادة فى الدخل وهذا أيضا يختلف مع القانون الرابع لانجل. وقد بين تحليل الارتباط وجود علاقة معنوية (P<.05) موجبة بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على العلاج.

- ويرى ٩ر٦٢٪ من مفردات العينة من السعوديين أيضا زيادة المنفق على الاستمتاع بمعدل يفوق معدل الزيادة فى الدخل، وهذا يتفق مع القانون الرابع لانجل، ويبين تحليل الارتباط هنا وجود علاقة ذات دلالة احصائية معنوية موجبة (P<.01) بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على الاستمتاع.

- وبين ٢ر٦٢٪ منهم أيضا أن نسبة الزيادة فى الانفاق على الكساء تفوقه نسبة الزيادة التى حدثت فى الدخل، وهذا يختلف مع القانون الثانى لانجل. ويؤيد تحليل الارتباط وجود علاقة جوهرية (P<.05) بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على الكساء.

- فى حين يقرر ٩ر٥٧٪ منهم أن حجم الانفاق على الغذاء زاد بنفس نسبة زيادة دخولهم، وهذا يخالف القانون الأول لانجل. وبين تحليل الارتباط أن هناك علاقة متوسطة موجبة بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على الطعام.

- وأخيرا يقرر ٧ر٥٥٪ من مفردات العينة من السعوديين أن زيادة المنفق على السكن كانت أقل من نسبة الزيادة التى حدثت فى الدخول وهذه النتيجة تناقض القانون الأول لانجل، وبتحليل الارتباط تبين وجود علاقة متوسطة موجبة بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على السكن.

جدول رقم (٦)

زيادة المنفق على السلع والخدمات مقارنة بزيادة الدخل

الجنسية ومدى الزيادة فى بنود الانفاق الاستهلاكى / البنود	سعودى							غير سعودى						
	زيادة كبيرة ٪	زيادة قليلة ٪	ثبات النسبة ٪	نقص قليل ٪	نقص حاد ٪	غير مبين ٪	اجمالى ٪	زيادة كبيرة ٪	زيادة قليلة ٪	ثبات النسبة ٪	نقص قليل ٪	نقص حاد ٪	غير مبين ٪	اجمالى ٪
ـ تغير المنفق على الطعام	١٠ر٠	٢٩ر١	٥٧ر٩	١ر١	صفر	١ر٩	١٠٠	٧ر٣	٤٢ر٩	٣٩ر٠	٦ر٥	صفر	٣ر٣	١٠٠
ـ تغير المنفق على العلاج	٤ر٤	١٧ر٣	٧٠ر٣	٣ر١	٠ر٤	٤ر٦	١٠٠	٧ر٣	٣٠ر١	٥٤ر٤	٠ر٨	صفر	٧ر٣	١٠٠
ـ تغير المنفق على الكساد	٢٧ر٣	٣٤ر٩	٣٢ر٥	١ر٩	صفر	٤ر٤	١٠٠	٢٢ر٠	٣٩ر٠	٢٥ر٨	٥ر٧	صفر	٦ر٥	١٠٠
ـ تغير المنفق على السكن	٧ر٢	٢٤ر١	٦ر٧	٥٥ر٧	٠ر٤	٥ر٧	١٠٠	٦ر٥	١٢ر٨	٦٣ر٤	٢ر٤	صفر	١٢ر٨	١٠٠
ـ تغير المنفق على الاستمتاع	٣٣ر٨	٢٩ر١	٣٠ر٢	٥ر١	٠ر٨	٤ر٦	١٠٠	٢٩ر٣	٣٠ر٦	٢٦ر٤	٢ر٤	١ر٦	٩ر٨	١٠٠
ـ تغير المنفق على التعليم	٨ر٠	١٠ر٠	٧١ر٦	١ر١	٠ر٤	٨ر٨	١٠٠	١١ر٤	٨ر٩	٦٣ر٤	١ر٦	صفر	١٤ر٦	١٠٠

ثانيا: بالنسبة لمفردات العينة من غير السعوديين:

أما بالنسبة لمفردات العينة من غير السعوديين، توضح النتائج الموضحة فى الجدول (٦) أيضا أن:

- ٤ر٦٣٪ من المستقصى منهم من غير السعوديين يرون أن نسبة الزيادة فى المنفق على السكن كانت مساوية لنسبة الزيادة التى حدثت فى الدخل، وهم فى ذلك يختلفون عما قرره المستقصون من السعوديين بالنسبة لهذا البند الانفاقى، غير أن هذه النتيجة متفقه مع معطيات القانون الأول لانجل. وهذا الاختلاف مع نتائج مفردات العينة من السعوديين له مايبرره فالمقيم عادة لايكون مسكنه مجهزا لان مدة بقاءه فى المملكة عادة ماتكون لفترة محدودة لايبرر معها ضرورة أن يكون السكن عند مستوى معين، ولكن مع زيادة الدخول فان هذا يشجع الأفراد على تحسين أوضاعهم السكنية ومن ثم زيادة الانفاق على السكن بنسبة قد تفوق الزيادة فى الدخل.

وبتحليل الارتباط تبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة (P>.05) بين زيادة دخول هذه وبين زيادة الانفاق على السكن.

- ويقرر ٤ر٦٢٪ منهم أيضا أن نسبة الزيادة فى المنفق على التعليم كانت مساوية لنسبة الزيادة التى حدثت فى الدخل، وهم فى ذلك ينفقون مع مفردات العينة من السعوديين ولكن يختلفون مع معطيات القانون الرابع لانجل. وقد أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة معنوية موجبة (P<.05) بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على التعليم بالنسبة لهذه الفئة من المستقصى منهم.

- وبين ٦٢٪ من مفردات هذه الفئة أن نسبة الزيادة فى المنفق على الكساء كانت أكبر من نسبة الزيادة فى دخلهم، وهذا يتفق مع أراء المستقصى منهم من السعوديين ويخالف معطيات القانون الثانى لانجل. وأظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ذات دلالة احصائية معنويه موجبة (P<.05) بين زيادة الدخل وحجم الانفاق على بند الكساء.

- ويفيد ٩ر٥٩٪ من المستقصى منهم من غير السعوديين أيضا أن نسبة الزيادة فى المنفق على الاستمتاع تفوق نسبة الزيادة فى الدخل، وهم فى ذلك يتفقون مع كل من النتائج المبينة لدى السعوديين فى العينة ومعطيات القانون الرابع لانجل. كما أوضحت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ذات معنوية موجبة (P<.05) بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على الاستمتاع لهذه الفئة من مفردات البحث.

- ويوضح ٥ر٥٤٪ منهم أن معدل المنفق على العلاج كان بنفس نسبة الزيادة التى حدثت فى دخولهم نتيجة قرارات خفض الأسعار، وهم يتفقون مع السعوديين فى هذا النمط الانفاقى

ويتفقون أيضا مع القانون الرابع لانجل. وقد أيدت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة معنوية متوسطة بين زيادة دخل هذه الفئة وزيادة انفاقها على بند العلاج.

- أما بالنسبة للمنفق على الطعام فقد أوضح ٢ر٥١٪ من مفردات العينة من غير السعوديين أنه قد زاد بنسبة تفوق معدل الزيادة فى الدخل، وهم فى ذلك يختلفون عن مفردات العينة من السعوديين فى هذا النمط الانفاقى الاستهلاكى ويختلفون أيضا مع القانون الأول لانجل. ويبرر ذلك بنقص الاشباع لديهم بالنسبة لهذا النوع من السلع مقارنة بالسعوديين الذين يتميزون فى المتوسط العام بزيادة دخولهم ومن ثم زيادة حجم المنفق على الطعام وتحقيق اشباع أفضل من هذه السلع.

ومن تحليل الارتباط نبين وجود علاقة متوسطة بين زيادة الدخل وزيادة المنفق على الطعام بالنسبة لهذه الفئة وهذا يؤيد الفرض الثانى من فروض البحث .

وخلاصة هذا التحليل تبلور فى أن هناك بشكل عام زيادة فى حجم المنفق على السلع التى شملها البحث سواء كان ذلك بالنسبة للسعوديين أو غير السعوديين فى عينة البحث وهذا يقود الى نتيجة هامة وهى أن خفض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية اتاح لهذه الأسرة فرصة الحصول على دخول اضافية وجهت الى بنود الانفاق الاستهلاكى المختلفة أى لاشباع حاجات غير مشبعة أو مشبعة جزئيا، وقد أدى هذا الى تغير أنماط الانفاق الاستهلاكى للأسرة فى المملكة بصورة تزيد من اشباع حاجاتها وتحقيق معنوى أفضل من الرفاهية لها.

الاتجاهات المستقبلية لانماط الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى الأسرى فى المملكة العربية السعودية:

أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن زيادة دخل الأسرة كنتيجة لقرارات تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية أدى الى وجود النية لدى المستقصى منهم لتغيير انماط انفاقهم الاستهلاكى بالنسبة لنسلع والخدمات المختلفة، بالصورة التى ينتج عنها زيادة مستوى الاشباع لحاجاتهم منها بشكل ملموس. ولزيادة التأكيد على أهمية وأثار القرارات الملكية فى خفض تكلفة معيشة الأسرة فى المملكة وزيادة رفاهيتها، كان ضروريا أن يتم التعرف على التأثيرات المتعاقبة لهذه القرارات من حيث بحث ما أحدثته زيادة دخول الأسر بسبب خفض أسعار السلع والخدمات على اتجاهاتها المستقبلية بالنسبة لانماط انفاقها الاستهلاكى وأيضا اتجاهاتها نحو الادخار والاستثمار. لأن بحث مايمكن أن تكون عليه أنماط الانفاق الاستهلاكى المستقبلى يوضح نوعية السلع والخدمات التى تخطط أسر أو أفراد العينة الى استهلاكها مستقبلا، ومن ثم مستوى الاشباع المتوقع لها فيها. وان معرفة اتجاهاتهم الادخارية والاستثمارية المستقبلية يلقى مزيدا من الضوء على احتمال زيادة مواردهم المالية المستقبلية، وما يترتب عليه من توقع الحصول على سلع وخدمات أفضل كما ونوعا واشباعات أفضل بالتبعية. لذلك وجه الى المستقصى منهم فى عينة

البحث سؤالا تفيد الاجابة عليه فى توضيح ذلك، وتظهر نتائج هذه الاجابة فى الجدول رقم (٧) التى يستدل فيها على:

جدول رقم (٧)

أثر تخفيضات الاسعار على الاتجاهات المستقبلية لانماط الانفاق
الاستهلاكى والادخار والاستثمار للأسرة فى المملكة العربية السعودية

الجنسية ونوع الاجابة / التغير فى انماط الاستهلاك والادخار الاسرية	سعودى				غير سعودى				
	نعم ٪	لا ٪	لا أدرى ٪	غير مبين ٪	مجموع ٪	نعم ٪	لا ٪	لا أدرى ٪	غير مبين ٪	مجموع ٪
ـ التحول من شراء سلع استهلاكية رخيصة الى شراء سلع استهلاكية غالية الثمن (ملابس ـ أطعمة ـ أدوات منزلية).	٣٥ر٣	٤٧ر٠	١٩ر٢	٤ر٦	١٠٠	٤٩ر٦	٣٣ر٣	٤ر٩	١٢ر٢	١٠٠
ـ التحول من شراء سلع استهلاكية معمرة رخيصة الثمن الى شراء سلع استهلاكية معمرة غالية الثمن (سيارات ـ ثلاجات ـ أثاث).	٢٨ر٠	٣٧ر٠	٢٤ر٢	١ر٦	١٠٠	٣٥ر٨	٤٣ر١	٥ر٧	٩٥ر٤	١٠٠
ـ التفكير فى زيادة الجزء المدخر من الدخل.	٤٧ر٥	٣٤ر٩	١٢ر٦	٥ر٠	١٠٠	٦٤ر٤	٢١ر١	٢ر٤	١٢ر٠	١٠٠
ـ التفكير فى الدخول فى مشروعات استثمارية.	٣٨ر٣	٣٤ر١	١٩ر٩	٧ر٧	١٠٠	٤٦ر٦	٣٠ر٧	٨ر١	١٤ر٦	١٠٠
ـ التفكير فى الحاق أولادك بمدارس خاصة ذات مصروفات مرتفعة.	٨ر٠	٧٥ر٠	٨ر٤	٨ر٠	١٠٠	٦ر٥	٦٩ر١	٦ر٥	١٧ر٩	١٠٠
ـ التفكير بالاستفادة من مزايا العلاج الخاص.	١٧ر٢	٦٤ر٤	١٠ر٠	٨ر٤	١٠٠	١٧ر١	٥٥ر٣	٨ر١	١٩ر٥	١٠٠
ـ التفكير فى السفر الى أماكن معينة داخل المملكة للزيارة والاستمتاع.	٤٣ر٢	٣٩ر٥	١١ر٩	٥ر٤	١٠٠	٥٨ر٥	٢٧ر٦	١ر٦	١٢ر٢	١٠٠
ـ التفكير فى تجديد أثاث المنزل.	٣٦ر٤	٣٥ر٩	٢٢ر٩	٥ر٧	١٠٠	٢١ر١	٥٦ر٩	٦ر٥	١٥ر٤	١٠٠
ـ التفكير فى الانتقال الى منزل آخر أفضل فى نفس الحى.	١١ر١	٧٢ر٢	٨ر٠	٧ر٧	١٠٠	٨ر١	٧١ر٥	٤ر١	١٦ر٣	١٠٠
ـ التفكير فى الانتقال الى منزل آخر فى حى أرقى.	٢٤ر٤	٤٨ر٢	١٩ر٦	٨ر٠	١٠٠	١٣ر٨	٦٤ر٢	٤ر١	١٧ر٩	١٠٠
ـ التفكير فى استخدام السيارة أكثر من الطائرة فى السفر الى أماكن بعيدة داخل المملكة.	٤٣ر٧	٢٩ر١	٢٢ر٦	٤ر٦	١٠٠	٦٠ر٢	٢٥ر٢	٤ر١	١٠ر٦	١٠٠
ـ التفكير فى التقدم بتأسيس هاتف.	٤٤ر٩	٣٧ر٥	٧ر٧	١٠ر٠	١٠٠	٢٤ر٤	٣١ر٧	٢ر٤	٤١ر٥	١٠٠

- أن ٤ر٦٤٪ من مفردات العينة من غير السعوديين، ٥ر٤٧٪ من السعوديين تفكر فى زيادة الجزء المدخر من الدخل وأن ٦ر٤٦٪ من غير السعوديين، ٣ر٣٨٪ من السعوديين تخطط للدخول فى مشروعات استثمارية فى السمتقبل.

وهذا يدل على أن هناك اتجاهات لزيادة الميل الادخارى لدى نسبة لابأس بها من عينة البحث (سعوديين وغير سعوديين)، وانه يوجد أيضا لديهم التفكير فى استثمار هذه المدخرات فى مشروعات استثمارية مما يجعل من زيادة مواردهم المالية المستقبلية أمرا محتملا.

- وأن ٢ر٦٠٪ من غير السعوديين، ٧ر٤٣٪ من السعوديين تفكر فى استخدام السيارة بدلا من الطائرة فى السفر لمسافات بعيده، نظرا لانخفاض تكلفة تشغيل السيارة. كما يفكر ٣ر٤٣٪ من مفردات العينة من السعوديين، ٥ر٥٨٪ من غير السعوديين فى السفر الى أماكن معينة داخل المملكة بغرض الزيارة والاستمتاع. وهذا يعنى زيادة فى مستوى اشباعات هؤلاء الأفراد بالنسبة لهذا الأمر.

- وتفكر نسبة ٨ر٤٤٪ من السعوديين، ٤ر٢٤٪ من غير السعوديين فى التقدم بتأسيس هاتف جديد كنتيجة لالغاء رسوم المكالمات المحلية، وذلك لزيادة حجم الاشباع لديهم من خدمة الاتصال الهاتفى.

- يقرر ١ر٤٩٪ من غير السعوديين، ٣ر٣٥٪ من السعوديين بأنهم سيتحولون الى شراء سلع استهلاكهي غالية الثمن وأعلى جودة بدلا مما تستهلك الأن، فى حين يفكر ٢٨٪ من السعوديين، ٨ر٣٥٪ من غير السعوديين فى شراء سلع معمرة غالية الثمن وعالية الجودة مثل السيارات، الثلاجات، الأثاث، علاوة على نسبة الـ ٤ر٣٦٪ من السعوديين و ١ر٢١٪ من غير السعوديين الذين يخططون لتحديد أثاث منازلهم.

وهذا يدل على وجود تخطيط لدى أفراد العينة من سعوديين وغير سعوديين على تغيير أنماط انفاقهم الاستهلاكى بالاتجاه نحو شراء السلع الأفضل والأعلى سعر وجودة سواء كانت هذه السلع استهلاكية مثل الملابس والغذاء أو استهلاكية معمرة كالسيارات والثلاجات والأثاث، ويدل هذا على وجود شعور لدى أفراد عينة البحث بتحسين وضعهم المعيشى وزيادة مواردهم نتيجة لسبب خفض أسعار السلع والخدمات المذكورة.

- أما بالنسبة للاستفادة من خدمات التعليم والعلاج الخاص فلم يفكر فيه سوى نسبة ضئيلة من مفردات العينة سعوديين وعير سعوديين على السواء، وذلك نتيجة لمجانية هذه الخدمات وارتفاع مستوى جودتها الى حد انها لاتقل جودة عن الخدمات الخاصة.

- ومن نتائج الجدول نرى أيضا أن مسألة تفكير مفردات عينة البحث فى الانتقال من منزل الى آخر أفضل فى نفس الحى لم تلاقى ترحيبا، ولم تؤيد الا من نسبة محدودة من مفردات فئتى هذه العينة. ويرجع ذلك الى أسباب قد تختلف حسب جنسية المستقصى منه، فهى بالنسبة للسعوديين تنحصر فى أن معظمهم يملكون منازل خاصة ذات مستوى كل منهم لائق لوضعه، أما غير السعوديين فان تواجده فى المملكة مرهون بفترة معينة يحددها مدة عقد عمله بالمملكة، وبذلك فان مسألة الانتقال الى منزل آخر أفضل لاتدخل ضمن افضلياته لان له سكنه الخاص فى البلد الوافد اليها، وان هدفه الرئيسى هو الادخار والاستفادة لاقصى حد من تواجده بالمملكة.

ولنفس الأسباب، لم يؤيد معظم مفردات العينة (سعوديين وغير سعوديين) فكرة الانتقال الى منزل أفضل فى حى أرقى.

مما سبق يتضح لنا أن هناك اتجاها مستقبليا لدى أفراد العنية من السعوديين وغير سعوديين الى تغيير أنماطهم الانفاقية الخاصة ببعض بنود السلع والخدمات. فهم يخططون أن تكون عند مستوى أفضل، كما أن هناك مثلا كثيرا لدى فئتى البحث لزيادة الادخار والدخول فى استثمارات جديدة وهذا يؤيد معطيات الفرض الثالث من فروض البحث.

نتائج البحث:

توصل الباحثـان الى النتائج الآتية من تحليل نتائج البحث الميدانى:

- أدت القرارات الملكية بتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية الى زيادة دخل الأسرة فى المملكة العربية السعودية بنسبة ٣ر١٠٪ فى المتوسط.

- نتيجة لهذه الزيادة فى دخل الأسرة زاد استهلاكها من السلع والخدمات التى تم تخفيضها بدرجة كبيرة، فقد زاد استهلاك الكهرباء كنتيجة لزيادة تشغيل الأجهزة الكهربائية المنزلية من أجهزة تكييف ومراوح وأجهزة تلفزيون وفيديو وأفران تعمل بالكهرباء وأجهزة المطبخ الأخرى، كما زاد استهلاك البنزين لزيادة استخدام السيارات، والغاز لاستخدام الأجهزة التى تعمل به بصورة أكبر، كما زادت المكالمات المحلية بدرجة كبيرة بسبب الغاء الرسوم عليها.

- أثرت قرارات خفض أسعار هذه السلع والخدمات (وزيادة الدخل الذى ترتب عليها) على القرارات الشرائية المستقبلية لمفردات عينة البحث الخاصة ببعض السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات وأجهزة التكييف وأفران البوتاجاز (غاز وكهرباء) وتأسيس هواتف جديدة.

- أدت الزيادة فى دخل الأسرة فى المملكة الى زيادة حجم الانفاق الاستهلاكى بالنسبة لبعض البنود، فقد زاد المنفق على بنود الاستمتاع والكساء والملبس والمسكن والثقافة والغذاء وان اختلفت نسب الزيادة فى حجم المنفق على هذه البنود مقارنة بنسبة الزيادة فى الدخل.

- كنتيجة لزيادة دخل الأسرة فى المملكة، أصبح هناك اتجاها لديها نحو تغيير أنماطها الاستهلاكية، اذ اصبحت تخطط لشراء أطعمة أفضل، وملابس وسلع معمرة أغلى ثمنا وأعلى جودة علاوة على زيادة ميلها الادخارى والتفكير فى الدخول فى مشروعات استثمارية جديدة.

ويستدل من هذه النتائج أن خفض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية أدى الى زيادة موارد الأسرة فى المملكة وتحسين نوعية انماطها الاستهلاكية ومن ثم زيادة مستوى اشباعاتها من السلع والخدمات سواء كان ذلك بصورة مباشرة ناتجة عن خفض هذه الأسعار أو غير مباشرة ناتجة عن زيادة حجم الجزء المدخر من الدخل وتوجيهه الى الاستثمار. وبذلك فقد أدت قرارات خفض الأسعار الى زيادة مستوى الاشباع لدى الأسرة فى المملكة العربية السعودية.

الهوامش:

(*) صدرت القرارات الملكية فى ١٤١٢/٩/٢١هـ بتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية التى شملت: خفض سعر البنزين بنسبة ٣٧٪، المياه (٥٠٪)، الغاز (٣٠٪)، الكهرباء (٢٨٪)، رسوم السجل التجارى (٦ر٨٧٪)، الغاء رسوم المكالمات التليفونية المحلية، والغاء رسوم تأشيرة الخروج النهائى وقد قدرت تكلفة هذه القرارات بمبلغ ٨٠٠ مليون ريال سنويا.

(**) تم التوصل الى عدد عددات الكهرباء من التقارير المنشورة بواسطة المؤسسة العامة للكهرباء فى منطقة القصيم بتاريخ ١٤١٢/١٠/٢هـ - ١٩٩١م.

المراجع:

(١) Edymand, M.R., Macroeconomic: Theory and Policy, Printice-Hall, N.Y.,1983, p. 199.

(٢) عبده، على عبد المجيد، الأصول العلمية للتسويق، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٥١.

(٣) Keynse, J.M. The General Theory of Employment: Interest and Money, Harcorrt-Brace and Company, N.Y., 1936, p. 96.

(٤) Dolan, R.J., Strategic Marketing Management, Reading, Business School Publications, Boston, 1991, p. 4.

(٥) Duesenberry, J.S., Income: Saving and the Theory of Consumer Behaviour, Harvard Univ. Press, Cambridge, 1949.

(٦) مؤشرات الاحصائيات العامة للجمهورية ٥٢-٦٤ للتوزيع الفنى للانفاق فى الريف والحضر، القاهرة، ١٩٧٢م.

(٧) Friend, I and Kravis, I.B., "Consumption Patterns and Permenant Income," American Economic Review, 47, May, 1989, pp. 536-555.

(٨) Freidman, M.A., "Theory of Consumption Function," National Bureau of Economic Research, N.Y., 1989, p. 317.

(٩) Ambry, M., Consumer Power: How Americans Spend, Probus Publishing Company, Chicago, 1992, p. 399.

(١٠) Ross, E.B., Income Change and its Effects on Consumption Patterns, Unpublished Ph.D. Thesis, Marketing Dept., Strattelyde Univ., Glasgow, U.K., 1991, pp. 217-273.

(١١) مؤشرات الاحصائيات العامة للجمهورية ٥٢-٦٤ للتوزيع الفنى للانفاق فى الريف والحضر، القاهرة، ١٩٧٢م.

(١٢) كاظم، حسين رمزى، سيكولوجية المستهلك المصرى وتصرفاته الشرائية وأثر ذلك على السياسات التسويقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم ادارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٨٣-١٩٠.

(١٣) Ando, A. and Modigliani, F., "The Life Cycle Hypothesis of Saving Aggregate Implications and Tests," American Economic Review, 75, March, 1989, pp.77-98.

(١٤) Bosworth, B., "The Stock Market and Economy," Brookings Papers on Economic Activity, No.2, 1991, pp. 257-290.

(١٥) Friend, I. and Lieberman, C., Short Run Asset Effect on Household Saving and Consumption: The Cross Section Evidence, American Economic Review, 81, April, 1990, pp. 681-719.

(١٦) د. أبو ركبة، حسن عبد الله وآخرون "ظاهرة انتشار الأسواق المركزية بالمملكة العربية السعودية: تأثيرها واتجاهاتها، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، بحث رقم (م/أ/١/١٤٠٦هـ)، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ، ص ٦٥.

(١٧) Sherman, J., The Impact of Demographic Characteristics on Consumer Behaviour, Journal of Academy of Markting Science, Vol.22, No.2, April, 1991, p. 35-44.

(١٨) النطيقى، محمد عبد الحميد، تقرير اعداد السكان السعوديين خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠م، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠١هـ، ص ٢٠٠ .

(١٩) بازرع، محمود صادق، بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١٤٥-١٤٧.

(٢٠) انظر مثلا:

(أ) Eliot, K. and Christopher M., Research Methods in Marketing, Holt, Rinehart and Winston, London, 1989, pp. 144-152.

(ب) Katz, D., "The Functional and Approach to the Study of Attitude, Public Openion Quarterly, Vol.2, No.4, 1980, p. 370.

(٢١) Kinner, T.C., and Taylor, J.R., Marketing Research: An Applied Approach, McGrow-Hill Compny, N.Y., 1983, p. 307.

(٢٢) Brown, E.F., Marketing Research: A Structure for Decision Making: Reading Addison, Wesely Publishing, Mass., 1989, pp. 141-144.